عراق الاحتلال

عادل محسن

يشهد العراق الشقيق منذ اجتياح قوات الاحتلال لأراضيه ومياهه وأجوائه وسقوط الدولة ومؤسساتها مأساة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. فقد حاولت كارتيلات الصناعات العسكرية والمؤسسات الصهيونية النافذة في الولايات المتحدة الأمريكية تسويق مشروع احتلال العراق تحت ذرائع مختلفة بدءاً بمكافحة انتشار الأسلحة النووية، مروراً بمكافحة الإرهاب، وانتهاء بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الجديد من خلال بناء نموذج ديمقراطي في العراق (الأمريكي) الجديد، يكون ملهماً وجاذباً للتحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير حسب أجندة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية!!

والحال أنّ محصّلة احتلال العراق جاءت مناقضة للذرائع التي استخدمت كغطاء لإسقاط الدولة العراقية الحديثة والرئيس صدام حسين وحكومته، حيث اتضح خلوّ العراق من أي أسلحة نووية، فيما فشل مشروع نشر الديمقراطية - بالمعايير الأمريكية والأوروبية - في هذا البلد الذي تحول من دولةٍ علمانية تتعايش فيها القوميات والأديان والمذاهب إلى كانتونات تحكمها ميليشيات طائفية وعرقية متناحرة، ويذبح فيها مئات الأبرياء يومياً في مجازر جماعية على أساس الاسم أو بطاقة الهوية أو الانتماء الديني والمذهبي، كما تحولت الساحة العراقية تحت ظل الاحتلال الأمريكي إلى بؤرة جاذبة وملاذ آمن للجماعات المتطرفة والإرهابية من مختلف أصقاع الأرض، وما يترتب على ذلك من تهديد حقيقي للأمن والسلم الدوليين.

ومما يثير الدهشة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمارس سياسات ساذجة وفاشلة، تتميز بالتخبط والمعايير المزدوجة، فهي تحارب النفوذ الإيراني في لبنان وتقدم - في الوقت نفسه - العراق هدية سخية ومجانية لإيران التي تتحمل المسؤولية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب التي تم دفع العراق إليها مطلع الثمانينات في القرن الماضي بتحريض ودعم مباشرين من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف العربية، حيث لا يمكن فصل مأساة الحرب العراقية الإيرانية أواخر القرن الماضي عن تداعياتها اللاحقة التي تمثلت في خطيئة احتلال العراق للكويت، وما أساء سقوط العراق الحديث على أيدي قوات الاحتلال الأمريكية والقوات الأجنبية المتحالفة معها.

لقد دفع العراق الحديث ثمناً باهظاً من دماء العراقيين وموارد العراق وحقوق الأجيال العراقية القادمة في ظل الاحتلال، حيث أدى سقوط الدولة المدنية الحديثة إلى تراجع قيم ومؤسسات الحداثة والمدنية وبروز خطر انقسام العراق إلى دويلات تحكمها ميليشيات دينية وطائفية وعرقية وتسفك فيها يومياً الدماء على إيقاعات طبول الحرب الأهلية التي تعتبر من أبرز ملامح (العراق الأمريكي الجديد).

وبالأمس صدر حكم جائر وهزلي بإعدام الرئيس العراقي صدام حسين في خضم هذا المشهد المأساوي الدموي الذي حوّل العراق إلى بلدٍ تتصارع فيه النزعات الطائفية والمذهبية والعرقية، الأمر الذي يحتم إدانة هذا الحكم الذي لا يمكن فصله عن التداعيات الخطيرة والمأساوية للمشهد السياسي الراهن في العراق المحتل.

ولئن كانت كل مخرجات الاحتلال الأمريكي للعراق غير شرعية فإن الحكم بإعدام الرئيس صدام حسين ليس شرعياً هو الآخر بل ويُعد عملاً مهيناً للمبادئ الشرعية الدولية وقيم المجتمع الدولي المتحضر التي تتعارض مع ما وصل إليه الوضع الحالي في العراق، الذي قدّم للمجتمع الدولي المتحضر دولة مدنية حديثة منذ تأسيسها في العقد الثالث من القرن العشرين الماضي، حتى سقوطها بنيران القوات الأمريكية الغازية في مارس 2003م!!

لا يمكن السكوت على قرار إعدام الرئيس صدام حسين في ظل الاحتلال الأمريكي الذي أدى إلى سقوط دولة مدنية حديثة، وأفسح المجال لنشوء كانتونات طائفية ومذهبية متصارعة تنتهك فيها الميليشيات وفرق الموت الطائفية حقوق الإنسان، وتصادر حريات المجتمع المدني، وتنشر العنف وتسفك الدماء وتقيم المجازر الدموية الجماعية بشكل يومي.. إذاً السكوت على ذلك من شأنه أن يكون سابقة خطيرة ستفتح المجال لمخاطر تهدد الأمن والسلم والحياة في العديد من البلدان، وهو ما يستدعي وقفة موضوعية وشجاعة من قبل كافة القوى المحبة للحرية والسلم والحداثة والديمقراطية في العالم.

صدام يؤكد أن "نفسه فداء للوطن"

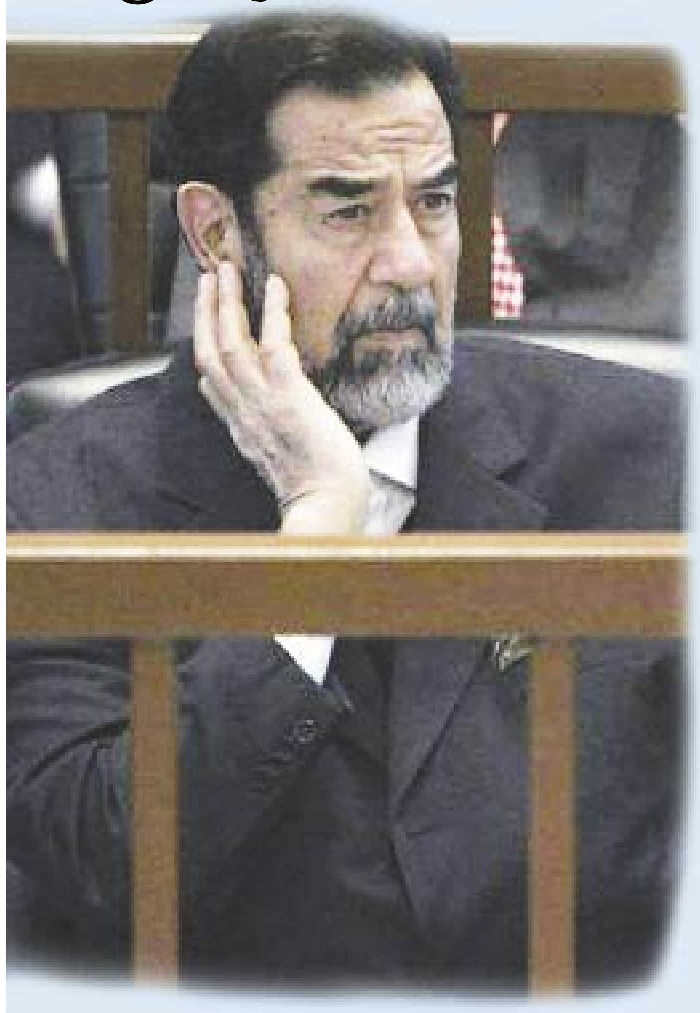

بغداد / متابعات

اعتبر الرئيس العراقي السابق صدام حسين أنه "سيقدم نفسه فداء للوطن" وذلك بعد قرار محكمة التمييز العراقية الصادر أمس الأول الثلاثاء بإعدامه.

ونقلت وسائل الاعلام العربية والعالمية عن صدام قوله في رسالته إلى الشعب العراقي والتي تم توزيعها عن طريق هيئة الدفاع عنه عقب صدور القرار " إنه رغم مرور العديد من الأحداث، فإن صدام لم يمت وأنه هذه المرة سينال الشهادة"، داعيا العراقيين إلى التوحد في مواجهة من وصفهم "الأعداء" الحقيقيين. وتابع "رغم كل الصعوبات والعواصف التي مرت بنا وبالعراق قبل الثورة وبعد الثورة لم يشأ الله سبحانه أن يميت صدام حسين فاذا أرادها في هذه المرة فهي زرعه.. وهو الذي أنشأها وحماها حتى الان.. وبذلك يعز باستشهادها نفس مؤمنة انذهبت على هذا الدرب بنفس راضية مطمئنة من هو أصغر عمرا من صدام حسين. فإن أرادها شهيدة فإننا نحمده ونشكره قبلا وبعدا." وقال فريق الدفاع ان الرسالة كتبت بعد وقت قصير من صدور حكم بالاعدام على صدام في نوفمبر لارتكابه جرائم ضد الانسانية خلال فترة حكمه التي دامت 24 عاما وقبل أن تصدق محكمة التمييز على حكم الاعدام يوم الثلاثاء وقال صدام "لقد عرفتم أخاكم وقائدكم مثلما يعرفه أهله لم يحن هامته للعتاة الظالمين وبقي سيفا وعلما." وتابع "أيها الشعب العظيم... أدعوكم أن تحافظوا على المعاني التي جعلتكم تحملون الايمان بجداره وأن تكونوا القنديل المشع في الحضارة.

وأضاف صدام "أيّها الشجعان.. وجد أعداء العراق.. ان وشائج وموجبات صفات وحدتكم تقف حائلا بينهم وبين أن يستعبدوكم.. فزرعوا ودقوا أسفينهم الكريه القديم الجديد بينكم. وفي ظنهم خسئوا أن ينالوا منكم بالفرقة مع الاصلاء في شعبنا بما يضعف الهمّة ويوغر صدور أبناء الوطن الواحد على بعضهم بدل أن توغر صدورهم على أعدائه الحقيقيّين."

وكانت الولايات المتحدة قد رحبت "بالجهود الشجاعة" للمحاكم العراقية بعد مصادقة محكمة التمييز العراقية في بغداد أمس الاول على حكم إعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. وقالت إن ذلك يشكل "حدثا تاريخيا" بالنسبة للعراقيين معتبرة أنه نال محاكمة عادلة.

في هذا السياق قال المتحدث باسم البيت الأبيض سكوت ستانزيل في الطائرة التي تقل الرئيس جورج بوش إلى تكساس (جنوب) إن "صدام حصل على محاكمة سليمة وعادلة ونال حقوقا قانونية أنكرها على العراقيين". وكان رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا عارف عبد الرزاق الشاهين أكد أن حكم الإعدام الصادر بحق صدام حسين ينبغي تنفيذه خلال ثلاثين يوما من صدور الحكم بعد تثبيت محكمة التمييز له.

وصادقت المحكمة أيضا على حكم الإعدام بحق برزان التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام وعواد أحمد البندر رئيس محكمة الثورة في قضية الدجيل المعروفة. وأوضحت مصادر قضائية عراقية أنه طبقا للقانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم ينبغي أن ينفذ في غضون ثلاثين يوما بعد تصديق رئيس الجمهورية و"بإشراف قاض".

بيد أن الناطق باسم المحكمة الجنائية العليا رائد جوحي شدد على أنه "بموجب المادة 37 من الدستور فإنه لا يجوز العفو عن المدانين في الجرائم الدولية أو تخفيف الأحكام الصادرة ضدهم". مشيرا إلى أن هذه الفقرة تنطبق على الرئيس العراقي السابق لأنه متهم بجرائم ضد الإنسانية. وتابع أن "المادة 27 من قانون المحكمة الجنائية العليا لا تعطي الحق لأي جهة بما فيها رئيس الجمهورية للإعفاء من العقوبة أو تخفيفها في حالة الجرائم الدولية". وحول تصديق الرئيس العراقي للحكم صرح جلال الطالباني في السادس من نوفمبر الماضي بأن الحكم في قضية الدجيل سيصبح نافذا بمجرد صدور حكم دائرة التمييز، مشيرا الى إن "لهذه المحكمة أحكامها القطعية وتنفذ بعد الانتهاء من التمييز" مضيفا أن "رئيس الجمهورية لا يتدخل في هذا الموضوع".

وأفادت مصادر قضائية بأن الرئيس الطالباني - الذي أكد من قبل رفضه من حيث المبدأ عقوبة الإعدام لكونها مخالفة لحقوق الإنسان - يحق له إحالة أمر التصديق على هذا الحكم لأحد نائبيه، وأنه سيفعل ذلك على الأرجح. وقد وصف نجيب النعيمي - عضو هيئة الدفاع عن صدام - الحكم بأنه باطل لأنه استند على محاكمة وصفها بالمهزلة.

وقال عن الخطوات الواجب اتباعها بعد قرار المحكمة، إنه لم تكن هناك في السابق خطوات قانونية حتى تكون هناك خطوات لاحقة، غير أنه أضاف أنه يمكن التقدم بطلب استرحام أو وقف التنفيذ. وبرأي مدير مركز العدالة الانتقالية في بغداد محمد الشيخلي فإن قرار المحكمة لم يكن مفاجئا لأن مصدرا بالمحكمة أعلن في وقت سابق أنه سيصدر في نهاية العام "لكن المفاجئ هو إعلانه من قبل مستشار الأمن القومي لأن في هذا دلالة على أن القرار سياسي وليس قضائيا".

بدوره أعرب فادي القاضي من منظمة مراقبة حقوق الإنسان في القاهرة عن خيبة أمله إزاء القرار، وقال في اتصال مع الجزيرة إنه يؤكد الانتقادات التي أبدتها المنظمة لمجرى سير هذه المحاكمة منذ بدايتها. وقال إنه ليس خافيا تعرض المحكمة لضغوط سياسية فقد "ظهر ذلك في تغيير القضاة والتدخل في مجرى المحاكمة". الى ذلك هدد حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بالانتقام اذا نفذ حكم الاعدام في زعيمه الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وقال ان شنق صدام خط احمر يجب الا تتجاوزه الولايات المتحدة، محذرًا في بيان نشر عبر الانترنت من نتائج تنفيذ هذا الحكم على الوضع في العراق وعلى امريكا بالذات، وأكد الحزب في بيانه "ان ذلك هو اخطر الخطوط الحمر التي يجب على الادارة الامريكية ان لا تتخطاها."

مهددا" باستهداف المصالح الامريكية في كل مكان اذا اعدم صدام.

وقال الحزب "ان البعث والمقاومة مصممان على الرد بكافة الوسائل وفي كل مكان يوجع امريكا ومصالحها اذا اقدمت على تنفيذ الجريمة."

وحذر البيان ايضا ايران من التدخل في شؤون العراق مشيرًا الى ان رده سيكون في قلب ايران وسيطال رأسها، وأكد الحزب ان اعدام صدام ورفاقه لن يؤدي سوى لتعزيز المقاومة وسيجعل من المستحيل بعد ذلك التفاوض مع "الاحتلال" في المستقبل كما انه سيضع على عاتق الادارة الامريكية مسؤولية قتل المزيد من جنودها بحسب ما جاء في البيان."

سيذهب إلى المشنقة مرفوع الرأس

لم يكن تصديق دائرة التمييز في المحكمة الجنائية العراقية العليا علي قرار الحكم بإعدام الرئيس صدام حسين بسبب مسؤوليته في قضية الدجيل امرا مفاجئا، بل كان متوقعا، ولكن ما لم يتوقعه المحتلون والقوي العراقية المتعاملة معهم، ومشروعهم في تدمير العراق وإذلال شعبه، هو أن يصدر هذا الحكم ويجري تنفيذه والبلد قد تحول إلى مقبرة جماعية، وفوضي دموية، ينام علي أصوات التفجيرات ويصحو والجثث مجهولة الهوية تملأ شوارعه، وتطفو علي مياه أنهاره. المسألة لم تعد مسألة البحث في مدى قانونية المحكمة وسلامة إجراءاتها، وما إذا كانت سياسية أو قضائية، وإنما هي أعمق من ذلك بكثير، وتتعلق بشرعية الاحتلال، والمؤسسات التي خرجت من رحمه، والنهاية المأساوية التي وصل إليها العراق بفضل هذا الكابوس الجاثم علي صدر أبنائه منذ اليوم الأول لانتهاك القوي الأجنبية لحرمة أراضيه.

القوى التي جاءت مع الاحتلال لم تخطط فقط لإعدام رئيس، وإنما لإعدام وطن، وتمزيق أوصاله، وتجهيل أجياله، وإنهاء دوره كقوة إقليمية عظمى وقد نجحوا في تحقيق جميع هذه الأهداف وما هو أكثر منها للأسف الشديد.

السيد موفق الربيعي مستشار الأمن القومي (أين هو هذا الأمن) الذي أعلن التصديق علي حكم الإعدام بنبرة فيها التشفي كان يجب عليه، وكل الذين وصلوا إلى العراق علي ظهور الدبابات الأمريكية، أن يخجل من نفسه، ومن انجازاته المعيبة في حق العراق والعراقيين، لأنه يحتفل بإعدام رئيس حقق الأمن والاستقرار للعراق وللغالبية الساحقة من أبنائه، وبنى قاعدة علمية لا يوجد لها مثيل في المنطقة العربية بأسرها، وجعل من العراق منارة للكرامة الوطنية، وعزة النفس، والوقوف في وجه الغزاة الأجانب.

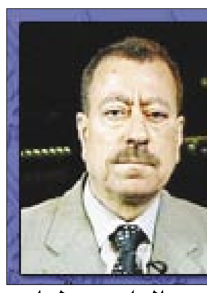

عبدالباري عطوان

لو كان السيد الربيعي أعلن هذا الحكم، والتصديق عليه، وقد قدم والمجموعة الحاكمة معه، نموذجا في الديمقراطية والاستقرار والرخاء الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والأمن الوطني والقومي، لكنا أول من صفق له، وشد علي يديه، ولكنه للأسف حول، والإدارة الأمريكية التي تدعمه، البلد إلى مرتع للميليشيات البغيضة، والحرب الطائفية الدموية، وعصابات الخطف والسطو المسلح عراق أمريكا وحلفائها بات الأكثر فسادا في العالم بأسره بل وفي التاريخ الحديث، لان معظم حكامه الجدد من اللصوص وقطاع الطرق، الذين يتعاملون مع هذا الوطن وكأنه صالة ترانزيت يريد سرقة اكبر كمية ممكنة من ثروة أبنائه الفقراء المعدمين، وتحويل الأموال إلى أسرهم وأبنائهم الذين يعيشون كأمراء حرب في أوروبا وأمريكا ودول الجوار العربي في مناف آمنة رغدة.

هؤلاء الذين إذلوا العراق، ونهبوه، وقتلوا أكثر من 665 ألفا من أبنائه في اقل من ثلاثة أعوام من حكمهم هم الذين يستحقون المحاكمة ومواجهة أقصى العقوبات، لأنهم يتحملون مسؤولية كل ما وصل إليه العراق من خراب ودمار ونزيف دموي مستمر يودي بأرواح المئات يوميا.

لم يكن السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة بعثيا، ولا قوميا عربيا، وليس معروفا عنه تعاطفه مع تنظيم القاعدة عندما قال بالصوت والصورة، أن العراق في زمن الرئيس صدام حسين أفضل مما هو عليه الآن عشرات المرات، فعلي الأقل كان التلاميذ يذهبون إلى مدارسهم ويعودون منها آمنين وكانت بغداد تسهر حتى الرابعة صباحا حتى في زمن الحصار وقبلها زمن الحرب مع إيران.

صدام حسين قد يعدم غدا، أو بعد غد، أو بعد أسابيع، وهو الذي طالب منذ اليوم الأول للمحاكمة بإعدامه رميا بالرصاص باعتباره قائدا عاما للقوات المسلحة العراقية، ولكنه سيذهب إلى منصة المشنقة مرفوع الرأس، لأنه بني عراقا قويا موحدا غير طائفي تحسب له القوي الإقليمية والقوي العظمي ألف حساب بينما سيقف سجانوه مطأطئي الرأس خجلا وعارا، لأنهم لا يستطيعون أن يخفوا جرائمهم في حق العراق وأهله.

ارتكب مجازر.. نعم.. انتهك حقوق الإنسان.. نعم.. قصف المتمردين علي حكمه بكل أنواع الأسلحة.. ألف نعم.. ولكن ماذا يفعل الديمقراطيون العراقيون حاليا، وكيف يتعاملون مع الثوار الرافضين لاحتلالهم، هل يقصفونهم بالورود والرياحين؟

يتحدثون عن حلبجة، وهي وصمة عار في جبين كل عربي، لا يستطيع شريف واحد أن ينكر مدي مأساويتها، ولكن ماذا عن مجازر الفلوجة والقائم وسامراء والرمادي، ماذا عن الفوسفور الأبيض الذي استخدمته القوات الأمريكية ضد الأبرياء في الانبار، وماذا عن اغتصاب المحصنات في بغداد علي أيدي الجنود الغزاة، والتعذيب في سجن أبوغريب، وقتل الجرحى في مسجد الفلوجة وتدمير المنازل فوق رؤوس أصحابها؟

نطالب السادة الربيعي والطالباني والجعفري والمالكي والباجه جي والحكيم، وكل الذين مارسوا كل أنواع الخديعة للشعب العراقي، والأمة بأسرها، بالاعتذار، ومواجهة محاكم عراقية وطنية عادلة بتهم المساهمة وتشريع قتل 665 ألف عراقي حتى الآن، وجرح خمسة إضعاف هذا العدد وتشريد ثلاثة ملايين ومسؤولية عدم عودة ثلاثة ملايين آخرين من المنافي إلى وطنهم الذي طالما تغنوا بالعودة إليه.

نطالب بمحاكمتهم بتهم إذكاء نار الحرب الأهلية الطائفية، وممارسة البشع أنواع التطهير العرقي ونهب المال العام والتعاون مع الأجنبي ضد بلدهم وأهلهم، ولا نعتقد أن عقوبتهم ستكون اقل من الإعدام شنقا صدام حسين سيذهب إلى المشنقة مرفوع الهامة، أما هؤلاء فسيذهبون إليها مطأطئي الرؤوس خجلا وعارا بما فعلت أياديهم الملطخة بدماء مئات الآلاف من العراقيين الأبرياء.

نقلا عن /صحيفة (القدس العربي) اللندنية

صنعاء / رمزي الحزمي :

أثار الحكم الصادر عن المحكمة بإعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ، ردود أفعال لدى بعض الشخصيات سياسية وأكاديمية واجتماعية وثقافية يمنية حيث اعتبرت ذلك الحكم غير شرعي ويخالف القانون الدولي ، وجاء في ظل الإحتلال ، وحول هذا الحكم قال الدكتور محمد الظاهري ، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة صنعاء : "نحن نعتبر ان العراق تحت الاحتلال الامريكي وقرار المحكمة لا يتسم بالاستقلالية وغير شرعي وفق القانون الدولي ، مهما قيل ان القاضي عراقي وتشكيل المحكمة عراقية".

في ردود أفعال حول الحكم الصادر باعدام صدام حسين :

A†A†A†A†A†A† A†A†A†A†A†A† A†A†A†A† A†A† A†A

وعن تداعيات هذا القرار قال د. الظاهري: "لقد كنت اتمنى على الشعب العراقي أن يقاضي حكامه في غياب الاحتلال، ولذلك أرى أن قرار المحكمة سيفتح ابوابا في ظل ثورة الاعلام، مؤداها بروز هاجس المقارنة الشعبية بين سقوط نظام وسقوط دوله وما هو مطلوب من الآخرين، في ضوء تلك المحاكمة والقرارات الصادرة عنها التي تفتقر للشرعية الدولية. اما الأخ محمد الصبري رئيس الدائرة السياسية في التنظيم الوحدوي الناصري، فيقول: "ننظر الى هذا القرار من خلال التداعيات لاحتلال بلد واحتلال امة واعادة تغيير خارطة المنطقة والتفريق بين سكانه وفقا لما يجري اليوم , من قتل حقيقي للشعب العراقي.

وأضاف : "والحكم الصادر بحق صدام حسين، يجب ان لا ينظر اليه على انه اعدام صدام بل هو اعدام للعراق، والأمر المهم إن صدام يمثل نظام عربي ويمكن ان يشكل مرحلة جديدة، كون هذا الحكم سيفتح الابواب لمحاكمة الحكام العرب ولاعدام سياسات معينة والدلالة على ذلك ما سيترتب على هذا الاعدام من نتائج، حيث تشير الدلائل بوضوح الى بداية مرحلة سياسية امريكية جديدة تجاه العراق وهذه البداية يمكن قراءتها من خلال التوجه الجديد المتمثل في مزيد من اشعال الاوضاع الداخلية في العراق ومزيد من زعزعة الاستقرار الاقليمي".

الصبري

شكر وتقدير

يسرني أن أتقدم بأحر مشاعر التقدير والامتنان والشكر لإدارة مستشفى صابر النموذجي في المنصورة في محافظة عدن وللطاقم الطبي والتمريضي الذي أشرف على علاج زوجتي وأنقذها من موت محتمل بسبب هبوط حاد في السكر استمر لبضعة أيام وعجزت عن علاجه عدة مستشفيات خاصة وعامة في محافظة عدن إلى درجة أن بعض المستشفيات اعتذرت عن رقود زوجتي خشية موتها وتجنب لسمعة هذه المستشفيات من موت نزلائها على أسرّتها. لكن إدارة مستشفى صابر وافقت مشكورة على استقبال زوجتي وهي في حالة حرجة للغاية، حيث أمكن تجاوز هذه الحالة بفضل الله تعالى وبفضل الجهود الرائعة للطاقم الطبي والتمريضي الذي تولى الإشراف على علاج زوجتي وبذل أقصى الجهود لإنقاذها من الموت .

والله نسأل أن يجازي الأطباء والطبيبات والممرضين والممرضات وإدارة المستشفى أفضل الجزاء على ما قدموه من عمل صالح يستحق الشكر والتقدير .

أحمد محمد الحبيشي

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

أخي المواطن .. أختي المواطنة:

لاينتقل الإيدز من خلال لدغ الحشرات- الحمامات ودورات المياه وأحواض السباحة- المشاركة في الملابس- رذاذ السعال والعطس- الأكل مع شخص مصاب بالإيدز- مصافحة أو مخالطة المصابين بالإيدز.